



© UNDP

الصومال

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة
بين الجنسين والحماية
من العنف؟

يتيح الملخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

نعم

القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متنسق إلى حد كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

جزئياً

تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا

لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحد الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

لم ينضم الصومال إلى اتفاقية "سيداو".

الدستور

تنص المادة 11 من الدستور المؤقت على أن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية، بصرف النظر عن الجنس، وأنه يجب على الدولة ألا تميز ضد أي شخص على أساس النوع الاجتماعي.

قانون الجنسية

الجنسية

لا تتمتع النساء الصوماليات بحقوق قانونية متساوية مع الرجال في نقل الجنسية إلى أطفالهن أو أزواجهن الأجانب بموجب قانون الجنسية الصومالية لعام 1962.

القوانين الجنائية

العنف الأسري

ليس في الصومال قانون بشأن العنف الأسري.

الإغتصاب الزوجي

الإغتصاب الزوجي غير مُجرّم، وتلتزم الزوجة بطاعة زوجها وبواجباتها الخاصة بالعلقة الزوجية.

الإغتصاب (غير الزوج)

يجرم الإغتصاب بموجب المادة 398 من قانون العقوبات. من جامع شخصًا من الجنس الآخر بالعنف أو التهديد عوقب بالسجن من خمس سنوات إلى 15 سنة.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج

لا يوجد قانون لزواج الضحية من المغتصب. يجوز تطبيق القانون العرفي في مثل هذه الحالات لإبراء الخاطف أو المغتصب إذا كان الزواج من الضحية يحفظ الشرف.

الإجهاض للناجيات من الاغتصاب

يُعدّ الإجهاض غير قانوني بموجب المواد 422-418 من قانون العقوبات الاتحادي ويشمل ذلك النساء الناجيات من الاغتصاب.

التحرش الجنسي

تحظر المادة 24 من الدستور المؤقت الاعتداء الجنسي في أماكن العمل. يحظر قانون بوتلاند للجرائم الجنسية لعام 2016 التحرش الجنسي.

جرائم الشرف (العذر المخفف)

يقضي قانون العقوبات بتقليص الأحكام على الشخص الذي يقتل أحد الأقارب من النساء (الزوجة أو الابنة أو الأخت) أو شريكها الجنسي في حالة التعرض إلى غضب شديد مفاجئ " بسبب الجريمة التي لحقت بشرفه أو شرفها وبشرف عائلته أو عائلتها " بعد أن وجدها متلبسة في فعل جنسي.

الزنا

يُعدّ الزنا جريمة بموجب المادة 422 من قانون العقوبات.

ختان الإناث

تحظر المادة 15 من الدستور المؤقت ختان الإناث. وقد تمت صياغة مرسوم في صوماليلاند وتشريع في بوتلاند يحظر الختان، ولكن في انتظار بدء النفاذ.

الإتجار بالأشخاص

ينص الدستور المؤقت على أنه لا يجوز إخضاع الشخص للعبودية أو الإتجار أو العمل القسري لأي غرض من الأغراض. يتضمن قانون العقوبات بعض جرائم الإتجار بالبشر. ومع ذلك، لا يوجد تشريع شامل لمكافحة الإتجار يتناول تدابير الوقاية والحماية.

العمل بالجنس وقوانين مكافحة البغاء

يُجرّم البغاء بموجب المواد 405-408 من قانون العقوبات.

التوجّه الجنسي

يتم تجريم السلوك المثلي بالتراضي بين البالغين بموجب المادة 409 من قانون العقوبات.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج

يحدد قانون الأسرة الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 سنة للذكور والإناث. ومع ذلك، يمكن للإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 16 و 18 عامًا الزواج بموافقة ولي الأمر. نادرا ما يتم تطبيق قانون الأسرة من حيث الممارسة. إذ أنه وفي معظم المناطق، يتم استخدام الشريعة والقوانين العرفية لمعالجة قضايا الأسرة.

ولاية الرجال على النساء

تحتاج المرأة المسلمة موافقة ولي الأمر للزواج. تفتقر النساء والفتيات إلى الحماية القانونية من الزواج المبكر والقسري.

الزواج والطلاق

يستطيع الزوج إنهاء الزواج عن طريق الطلاق. للزوجة الحق في الطلاق لأسباب محددة. على الرغم من أن قانون الأسرة ينص على أن الزواج يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، إلا أن أحكام الشريعة تطبق عمليًا على الزواج والطلاق بما في ذلك واجب الطاعة المفروض على الزوجة.

تعدد الزوجات

يسمح بتعدد الزوجات بموجب الشريعة الإسلامية. يسمح قانون الأسرة بتعدد الزوجات فقط في ظروف محددة محدودة. نادرا ما يتم تطبيق قانون الأسرة من حيث الممارسة.

الوصاية على الأطفال

الأب هو الوصي على الأطفال.

حضانة الأطفال

بعد الطلاق أو الانفصال، تحتفظ الأم بحضانة أطفالها عندما يكونوا صغارًا، ولكن إذا تزوجت الأم تفقد الحضانة.

الميراث

يتم تطبيق قواعد الشريعة الخاصة بالميراث. للمرأة الحق في الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الذبناء.

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل

تتطلب قوانين موظفي القطاع الخاص في صوماليلاند وبوتلاند أن يحصل العمال والعاملات الذين يقومون بنفس العمل على أجر متساو. ينص الدستور المؤقت على أن كل قانون عمل يجب أن يمثل للمساواة بين الجنسين.

الفصل من العمل بسبب الحمل

ينص الدستور المؤقت على أن جميع النساء العاملات لهن حق خاص في الحماية من التمييز. ويحظر على أرباب العمل فصل النساء من العمل بسبب الحمل بموجب قانون موظفي القطاع الخاص لصوماليلاند وبوتلاند.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر

ينص قانون العمل لعام 1972 على أنه يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة لمدة 14 أسبوعًا بنصف الأجر. ينص قانون موظفي القطاع الخاص في صوماليلاند وبوتلاند على أنه يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة لمدة 16 أسبوعًا.

القيود القانونية على عمل النساء

بموجب قانون العمل لعام 1972، يحظر على النساء العمل في العمل الليلي ويمكن تحديد أنواع العمل المحظور للنساء بموجب مراسيم.

عاملات المنازل

لا توجد أحكام قانونية محددة بشأن حماية حقوق عاملات المنازل.